تقرير أممي: ابن سلمان متورط في اغتيال خاشقجي

أعلنت مقررة لدى الأمم المتحدة أمس في تقرير أنّ هناك أدلة كافية تربط ولي عهد السعودية محمد بن سلمان بقتل الصحفي جمال خاشقجي في أكتوبر الفائت داخل قنصلية بلاده في إسطنبول، مطالبة بتجميد الأصول الشخصية لابن سلمان في الخارج.

والتقرير الذي يربط محمد بن سلمان بلعب دور مباشر في قتل خاشقجي أصدرته أمس المقررة المستقلة للأمم المتحدة المعنية بالإعدامات التعسفية والقتل خارج نطاق القانون أنييس كالامار.

ودعت كالامار الأمين العام للمنظمة الدولية أنطونيو غوتيريش إلى فتح تحقيق جنائي رسمي في القضية. وكالامار خبيرة مستقلة ولا تتحدث نيابة عن الأمم المتحدة.

وخاشقجي الذي كان ينشر في صحيفة "واشنطن بوست" مقالات معارضة لسياسات ولي العهد قتل في 2 أكتوبر 2018 في قنصلية بلاده في إسطنبول. وقالت الرياض في البداية إنّها لا تعلم مصيره، لكنها عادت وقالت إنه قتل في عملية نفّذها "عناصر خارج إطار صلاحياتهم". ولم يعثر بعد على جثته. وبرّأ محققون

سعوديون ولي العهد واسع النفوذ من المسألة.

لكن كالامار قالت في تقريرها إنّ تحقيقها "حدد وجود أدلة موثوقة تستدعي المزيد من التحقيق في المسؤولية الفردية لمسؤولين سعوديين كبار من بينهم ولي العهد الأمير محمد بن سلمان. ولفتت المقررة الأممية إلى أنّ العقوبات الدولية الصادرة رداً على قتل خاشقجي "عجزت ببساطة عن الإجابة على الأسئلة المركزية لتراتبية القرار ومسؤولية القيادات الكبيرة وتلك المرتبطة بعملية القتل". وتابعت أنّه "بالنظر للأدلة الموثوقة حول مسؤوليات ولي العهد في قتل (خاشقجي)، هذه العقوبات يجب أن تشمل أيضاً ولي العهد وأصوله الشخصية في الخارج، إلى حين تقديم دليل يؤكد أنه لا يتحمل أي مسؤولية" في عملية القتل.

وقامت كالامار بهذا التحقيق بمبادرة منها كجزء من دورها كمقرر أممية خاصة. ومقررو الأمم المتحدة مستقلون ولا يتحدثون نيابة عن الأمم المتحدة. وأكّدت أنه "لم يتم التوصل إلى استنتاج فيما يتعلق بالمسؤول عن الجريمة" في تحقيقاتها التي استندت على أدلة كبيرة من بينها صور كاميرات المراقبة من داخل القنصلية لعملية القتل نفسها. وتابعت أن "الاستنتاج الوحيد الذي تم التوصل إليه هو أن هناك أدلة موثوقة تستحق مزيداً من التحقيق، من جانب سلطة مناسبة، إذا تم تلبية الحد الأدنى للمسؤولية الجنائية". وقالت إنها عثرت على أدلة أنّ "خاشقجي نفسه كان مدركاً تماماً لسلطات ولي العهد وكان يرهبه".

وتحاكم السعودية مسؤولين رفيعي المستوى على خلفية هذه القضية، بينهم نائب رئيس الاستخبارات السابق أحمد العسيري. وطلب النائب العام السعودي عقوبة الإعدام لخمسة أشخاص من بين 11 يحاكمون في هذه القضية. وأثارت القضية ردود فعل دولية مندّدة أضرّت بصورة المملكة وبصورة ولي العهد بشكل كبير، على الرّغم من أنّ الرياض نفت أي دور للأمير محمد بالجريمة.

وفي تقريرها الصادر أمس، قالت كالامار إنّ التحقيقات التي أجرتها السعودية وتركيا "عجزت عن تلبية المعايير الدولية المتعلقة بالتحقيقات في القتل خارج القانون". ووجد التقرير أدلة تشير إلى أن مسرح الجريمة "تم تنظيفه بدقة بل حتى بحرفية الطب الشرعي". وأوضح التقرير أن هذا يشير إلى أن "التحقيق السعودي لم يتم بحسن نية وأنه قد يرقى إلى عرقلة للعدالة". وهو ما دفعها لمطالبة الأمين العام للمنظمة الدولية غوتيريش بفتح تحقيق جنائي دولي حول قضية قتل خاشقجي. وقالت كالامار إن قتل الصحفي يشكل "إعداماً خارج إطار القضاء" مشيرة إلى أن غوتيريش "يجب أن يطلق تحقيقاً جنائياً دولياً للمتابعة بدون تدخل أي دولة".

كما طالبت مكتب التحقيقات الفيدرالي (إف بي آي) في الولايات المتحدة حيث كان يقيم خاشقجي، بفتح تحقيقات في القضية إذا لم يكن قد فعل ذلك "والقيام بملاحقات جنائية داخل الولايات المتحدة كما هو مناسب". وحدّد التقرير بالاسم 15 شخصاً قالت إنهم شاركوا في مهمة قتل خاشقجي وأوضحت أن الكثير منهم ليسوا في قائمة المشتبه بهم الأحد عشر الذين لم تنشر أسماؤهم ويحاكمون بشكل سري بخصوص القضية. وقالت كالامار في تقريرها "بالنظر إلى مخاوفي بخصوص نزاهة محاكمة المشتبه بهم الأحد عشر في السعودية، أدعو لتعليق المحاكمة". ويطالب التقرير بتحقيق حول دور ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وغيره من كبار المسؤولين في جريمة مقتل خاشقجي في سفارة بلاده في إسطنبول بتركيا. وأشارت خبيرة أممية إلى "أدلة ذات مصداقية" على وجود مسؤولية شخصية محتملة لولي العهد في مقتل خاشقجي.